جمهورية مصر العربية
مجلس الشيوخ

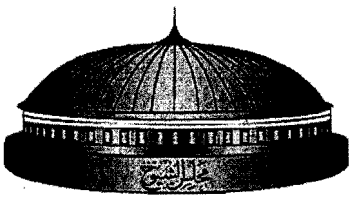

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثانى

تقرير لجنة الصحة والسكان
عن الاقتراح برغبة المقدم من
النائب الدكتور محمد محمد الشيخ
بشأن
التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميتة على الإنسان

السيد المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق
رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة.. وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير لجنة الصحة والسكان، عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب د/ محمد محمد الشيخ، بشأن "**التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميتة على الإنسان**"، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارنى مكتب اللجنة مقررًا أصليًا، والسيد الأستاذ الدكتور/ محمد الشيخ مقررًا احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

رئيس اللجنة

التاريخ: ٢٠٢٢/٤/٣

أ.د. محمد جـــزر

د . محمد جزر

تقرير لجنة الصحة والسكان
عن الاقتراح برغبة المقدم من
النائب الدكتور محمد محمد الشيخ
بشأن
التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميتة على الأنسان

أحال السيد المستشار رئيس المجلس يوم الأحد الموافق ٥ من ديسمبر سنة ٢٠٢١ – الاقتراح برغبة المقدم من النائب الدكتور محمد محمد الشيخ، بشأن "**التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميتة على الأنسان**"، وحيث أنه من الموضوعات التي تدخل في اختصاص اللجنة.

عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١، **وحضر جانب منها ممثلاً عن الحكومة السادة**:

من هيئة الدواء المصرية:

- أ.د/ تامر محمد عصام — رئيس هيئة الدواء المصرية
- الممتشار الدكتور/ محمد الدمرداش — نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانوني للهيئة
- السيدة الدكتورة/ رشا زيادة — مساعد رئيس الهيئة لشئون التطوير الفني وتنمية القدرات

بعد أن اطلعت اللجنة على نصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ذات الصلة، واستعرضت الاقتراح برغبة، وبعد أن استمعت اللجنة إلى مناقشات السيد النائب مقدم الاقتراح وردود السادة ممثلي الحكومة ومداخلات السادة الأعضاء، تورد اللجنة تقريرها عن الاقتراح برغبة على النحو التالي:

أولاً: مقدمة:

في إطار حرص الدولة على صحة وسلامة المواطن المصرى وضمان حصوله على دواء آمن وفعال وذو جودة عالية بسعر مناسب، وانطلاقاً من المبادرات الرئاسية التي تقوم بالدور التوعوى الصحى لمواجهة المشكلات الصحية في المجتمع المصرى، ويأتي هنا دور هيئة الدواء المصرية كجهة تختص بالرقابة على مواد التسويق والإعلان عن المستحضرات والمستلزمات الطبية في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعى سواء كانت تلك الإعلانات مقروءة أو مسموعة أو مكتوبة أو مرئية، خاصة وأن هناك خطورة من عرض منتجات لا علاقة لها بالطب أو العلم على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض القنوات الفضائية وهذا يعد استغلال لحاجة المرضى بل من الممكن أن تتسبب في كوارث وآثار مميتة على المريض،

حيث تكمن هذه الخطورة في إمكانية التداخلات بين الأصناف المتعددة دون قياس الجرعات الآمنة المستهدفة، وفاعلية العقار نفسه، والآثار الجانبية المترتبة على الاستخدام، مما يجعلها غير آمنة على صحة المواطنين، وتسبب الوفاة في بعض الأحيان.

لذا فإن هذا الاقتراح يأتي في إطار قيام اللجنة بالدور المنوط بها في مواجهة كافة التحديات الصحية التي تواجه المجتمع المصري، ومن بينها ظاهرة الفوضى الإعلانية عن كافة المنتجات الطبية والتي تتعلق بصحة المواطن المصري.

ثانياً: رأى السيد النائب مقدم الاقتراح:

أكد السيد النائب الدكتور/ محمد الشيخ أن الاهتمام بالرعاية الصحية هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمواطن المصري طبقاً للدستور في المادة رقم (١٨) والتي تنص على أن لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة وتخضع جميع المنشأت الصحية والمنتجات المواد ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وفي ظل اهتمام الدولة بمنظومة التأمين الصحي الشامل.

ومن تلك الأسباب ظاهرة تداول بعض الأدوية التي ليس لها علاقة بالطب أو العلم على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلان التي تستغل حاجة المرضى للعلاج مما يسفر عن كوارث صحية وآثار مميتة على المرض، خاصة على أدوية المفاصل، وعلاج السكرى، والتخسيس وبعضها تدعى أن هناك أنواع معينة من الأدوية تشفى جميع الأمراض لكونها تجعل المريض يترك أدويته التي يصفها له الطبيب، بل الأمر يسئ للمنظومة الصحية بالكامل.

فقد وجدنا بعض الزائرين لمصر من الدول العربية يطلبون هذه المنتجات مما يتسبب في الإساءة لسمعة الدواء المصري بالخارج، وأيضاً وجدنا بعض التطبيقات الاليكترونية، وتقوم بإرسال الأدوية للمرضى وليس لهذا أي صلة بالصيدليات في مصر، والتي أصبحت منصة لتداول الأدوية المقلدة والمغشوشة، ولا يتوقف الأمر عند هذا ولكن هناك ظواهر خطيرة يتم ممارستها في سوق الدواء في مصر تؤثر بشكل كبير على صحة وسلامة المواطنين مثل تداول أدوية مغشوشة معبأة فيما يسمى مصانع بير السلم مثل ضبطيات بودرة السيراميك المعبأ في كبسولات، وهذه الظاهرة منتشرة في عدة محافظات مثل القاهرة، والشرقية، والدقهلية خاصةً مدينة نبروه، أما بالنسبة لإعادة تدوير الأدوية منتهية الصلاحية فهي ظاهرة خطيرة، ويجب التخلص التام من تلك الأدوية حتي لا يتم إعادة تدويرها مرة أخرى، وأيضاً التصدي لظاهرة جلب الأدوية المغشوشة والمقلدة من الخارج بطرق غير شرعية والتي تشبه إلى حد كبير العبوات الأصلية خاصة في أدوية الأورام والأدوية مرتفعة الثمن وتعتبر مصر من أعلى نسب تداول الأدوية المغشوشة في العالم.

علماً بأنه قد صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧ والذي يتصدى لهذه الظواهر ووضع الأسس الخاصة بتنظيم الإعلان عن المنتجات الطبية والصحية، واستبشرنا خيراً بقرب صدور اللائحة التنفيذية والتي

لم تصدر حتى الآن، على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات منذ صدور القانون مما يؤدي ذلك إلى مزيد من الانفلات في تلك الممارسات ومزيد من ضحايا البانحثير عن الشفاء.

لذا اقترح سيادته ضرورة وجود خطة لدى هيئة الدواء المصرية لمواجهة فوضى بيع الأدوية عبر التطبيقات الإلكترونية ووضع ضوابط للحفاظ على صحة المواطنين.

ثالثاً: رأى السادة أعضاء اللجنة:

أشاد السادة النواب بقيام هيئة الدواء المصرية بالدور المنوط بها في توفير الأدوية خلال فترة جائحة فيروس كورونا، مع تحفظهم على عدم استفادة الهيئة من الفترة الانتقالية في تجهيز المقرات بالبنى التحتية اللازمة، كما أنها لم تضع خطة لاستيعاب أعداد أكثر من شباب الصيادلة وتدريبهم على أعمال التفتيش الصيدلي لتسيير أعمال الهيئة في أسرع وقت ممكن، مع التأكيد على ضروري تقنين صرف الأدوية إلا بالوصفة الطبية (الروشته) خاصة المضادات الحيوية.

وطالب بعض الأعضاء السيد النائب بمقدم الاقتراح برغبة، بضرورة متابعة هذا الموضوع وموافاة اللجنة بكل المستجدات وإذا تم ملاحظة أي تقصير فيجب تقديم هذا الاقتراح مرة أخري واستدعاء ممثلي الحكومة لمتابعة مستوى التنفيذ على أرض الواقع.

وأقترح السادة الأعضاء أن يتم من خلال هيئة الدواء المصرية تقنين وتحديد بعض الأنواع من الأدوية التي يتم ترويجها وتداولها على المواقع الإلكترونية بحيث يكون مقتصر على ما يمكن تداولها حتى يسهل الرقابة عليها.

رابعاً: رأى السادة ممثلي الحكومة:

أوضح رئيس هيئة الدواء المصرية أنه تم الاستفادة من الفترة الانتقالية قدر المستطاع، ولكن نظراً لمواجهة متطلبات جائحة فيروس كورونا، كان الأمن الدوائي المصري من أولويات هذه الفترة، وأنه تم التصدي لبعض الإعلانات المروجة لوصفات لا علاقة لها بالطب من خلال إدارة الرصد الإعلامي ومنصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع المباحث، وتم رصد العديد من المخازن غير المرخصة وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها، وتعمل الهيئة جاهدة للحد من الممارسات الخاطئة، من خلال تغليظ العقوبات على مرتكبي مثل هذه الجرائم حتى تكون رادعة.

أما بالنسبة لتقنين صرف الأدوية إلا بالوصفة الطبية (الروشتة) هو موضوع شائك لكونه يتعلق باقتصاديات المواطن المصري البسيط الذي لا يستطيع تحمل تكلفة كشف الطبيب والدواء في آن واحد، وقريباً سوف يحل هذا الأمر بعد تعميم منظومة التأمين الصحي الشامل على مستوى الجمهورية.

وقد أوضح سيادته أنه يتم سد الفراغ الناشئ عن نقل بعض صلاحيات وزارة الصحة الى الهيئة تدريجياً من خلال بندب دفعات متتالية لسد الفراغ الموجود بإدارة التفتيش الصيدلي بالهيئة، وقد تم ندب أول قائمة وعددها ٤٤٠ وهناك قائمة ثانية بعدد ٢٥٠ وجارى إعداد قائمة ثالثة حتى يتم التوازن في إدارة التفتيش الصيدلي بشكل جيد، وأن الهيئة تسير في هذا الإطار بمعدل زمني مناسب طبقاً لإجراءات واحتياجات الجهات الأخرى وطبقاً لحاجة العمل ومدى موافقة الجهات الأخرى على الندب من عدمه، وأن من تم استبعاده من قوائم الندب كان بسبب عدم استفائهم للشروط المحددة لإدارة التفتيش الصيدلي وذلك وفقاً للأحكام القضائية الصادرة بهذا الخصوص، كما أن الهيئة تعمل على التنسيق مع وزارة التنمية المحلية لتوفير مقرات مناسبة لتغطية المحافظات التي لا يوجد بها مقرات للهيئة، وأنه سوف نشهد تطوراً ملحوظ في أداء الهيئة خلال الفترة القادمة.

مؤكداً أنه بالنسبة للإعلانات الطبية على المواقع الإلكترونية أن الهيئة ليس لها سلطة التعامل مع هذه المخالفات، وما تختص به فقط كجهة تنفيذية هو إبلاغ الجهات المختصة عن هذه المواقع والإعلانات من خلال إدارة الرصد الإعلامى ووسائل التواصل الاجتماعى التي تتعاون مع المباحث والجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وأن الهيئة قامت بتدشين منصة إلكترونية (برومات) لميكنة إجراءات إصدار الموافقة على مواد التسويق والإعلانات الطبية لتقنين وتنظيم ممارسات التسويق والإعلان في هذه الشركات.

خامساً : رأى اللجنة:

بعد أن استمعت اللجنة إلى المُناقشات المُستفيضة من السادة الأعضاء وممثلي الحكومة عن وزارة الصحة والسكان، وهيئة الدواء المصرية، استقرت اللجنة إلى أهمية الموضوع المطروح عليها نظرا لارتباطه بالصحة العامة للمواطنين.

ولذا، فإن اللجنة توصى بالآتي:

- تفعيل القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧ المنظم للإعلان عن المنتجات الصحية ولائحته التنفيذية في ٢٣ يناير ٢٠٢٢ لمنع فوضى الإعلانات المضللة حفاظاً على حياة وسلامة المواطن المصرى مع متابعة ورصد تلك المخالفات من قبل الجهات المنوط بها التصدي للإعلانات المروجة لوصفات لا علاقة لها بالطب من خلال إدارة الرصد الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي بالتعاون مع

المباحث، لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها، وكذلك سرعة ندب المفتشين من وزارة الصحة للوقوف على ضبط السوق الدوائي في مصر ووضع جدول زمنى لضمهم إلى هيئة الدواء المصرية.

- ضرورة أن تولى هيئة الدواء المصرية الاهمية القصوى لحل مشاكل تصنيع الدواء خلال الفترة القادمة لزيادة حجم صادرات مصر من الأدوية.
- صرف بعض الأدوية الهامة من خلال وصف طبى، خاصةً المضادات الحيوية للحفاظ على الأمن الصحى للمجتمع ونشوء سلالات ميكروبية عنيدة ومقاومة للمضادات الحيوية نتيجة الاستخدام العشوائى لهذه الأدوية.
- أهمية تفعيل دور المنصة الإلكترونية (برومات) لسرعة ميكنة إجراءات إصدار الموافقة على مواد التسويق والإعلانات الطبية لتنظيم ممارسات التسويق وضمان مراجعتها لتتماشى مع الممارسات الدولية.

وبناء على ما تقدم فإن اللجنة، ترفع تقريرها إلى المجلس الموقر، وترجو الموافقة على ما انتهت إليه من توصيات.

رئيس اللجنة

تحريراً في: ٢٠٢٢/٤/٣

أ.د. محمد جـــزر

د . محمد جزر

السيد المستشار /عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة ... وبعد،

اعمالاً لنص المادة ١١٣ من اللائحة الداخلية للمجلس أتقدم بطلب اقتراح برغبة موجه إلى كلا من:

- وزير الصحة.
- رئيس هيئة الدواء المصرية.
- رئيس جهاز حماية المستهلك.
- رئيس المجلس القومي لتنظيم الإعلام.
- مدير مباحث المعلومات والانترنت في وزارة الداخلية.

بشأن

"التصدي لظاهرة الإعلان بوسائل الإعلام المختلفة عن منتجات طبية لا علاقة لها بالطب ولها آثار مميته على الإنسان"

لما كان الدواء في غاية الأهمية بالنسبة للمواطن المصري طبقاً للدستور في المادة رقم (١٨) والتي تنص ان لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة وتخضع جميع المنشآت الصحية والمنتجات المواد ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وفي ظل اهتمام الدولة بمنظومة التأمين الصحي الشامل.

وقد تطالعنا بعض وسائل التواصل الاجتماعي وبعض القنوات الإخبارية التي تستغل حاجة المرضي للعلاج فأغلب هذه المنتجات لا علاقة لها بالطب أو العلم، بل انها من الممكن أن تتسبب في كوارث صحية وآثار مميتة علي المريض خاصة أدوية المفاصل، وعلاج السكري، والتخسيس وبعضها تدعي ان هناك أنواع معينة من الادوية تشفى جميع الأمراض لكونها تجعل المريض يترك أدويته التي يصفها له الطبيب مما يكون له من دواعي صحية خطيرة علي المرضى بل أن الأمر يسئ للمنظومة الصحية بالكامل، فقد وجدنا بعض

الزائرين لمصر من إخواننا من الدول العربية يطلبون هذه المنتجات مما يتسبب في الإساءة لسمعة الدواء المصري بالخارج، وأيضا وجدنا بعض التطبيقات الاليكترونية التي تخصصت في الحجز للمرضي عند الأطباء تتجه أيضاً إلي العمل في الدواء وتدعي أنها الصيدلية الاليكترونية ، وتقوم بإرسال الادوية للمرضي وليس لهذا اي صلة بالصيدليات في مصر ، والتى أصبحت منصة لتداول الادوية المقلدة والمغشوشة ، ولا يتوقف الامر عند هذا ولكن هناك ظواهر خطيرة يتم ممارستها في سوق الدواء في مصر تؤثر بشكل كبير على صحة وسلامة المواطنين مثل تداول ادويه مغشوشة معبأة فيما يسمى مصانع بير السلم مثل ضبطيات بودرة السيراميك المعبأ في كبسولات وهذه الظاهرة منتشرة في عدة محافظات مثل القاهرة والشرقية والدقهلية خاصة مدينة نبروه، وأما بالنسبة لإعادة تدوير الأدوية منتهية الصلاحية فهى ظاهرة خطيرة ، و يجب التخلص التام من تلك الادوية حتي لا يتم إعادة تدويرها، وأيضا التصدى لظاهرة جلب الادوية المغشوشة والمقلدة من الخارج بطرق غير شرعية والتي تشبه إلي حد كبير العبوات الأصلية خاصة في أدوية الأورام والأدوية مرتفعة الثمن و تعتبر مصر من اعلي نسب تداول الادوية المغشوشة في العالم.

ومن المعلوم أنه قد صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧ والذي يتصدي لهذه الظواهر ووضع الاسس الخاصة بتنظيم الإعلان عن المنتجات الطبية والصحية، واستبشرنا خيرا بقرب صدور اللائحة التنفيذية والتي لم تصدر حتي الآن علي الرغم من مرور أكثر من ٤ سنوات منذ صدور القانون وللأسف مع استمرار التأخير في إصدار اللائحة التنفيذية يؤدى إلى مزيد من الانفلات في تلك الممارسات ومزيد من ضحايا الباحثين عن الشفاء.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

مقدم الطلب

النائب د. محمد محمد الشيخ

رقم العضوية ٢٥٥

تحريراً في: ٢٠٢١/١١/٢٢

ابحث

ادخل كلمات البحث

https://book.toyota.com.eg/model/yarishb?lang=ar&)

(utm_source=Akhbarelyoum&utm_medium=publisher&utm_campaign=YARISHB&utm_content=300x90

الأدوية المغشوشة والمُهربة

بعد انتشارها بالأسواق بقيمة 6 مليارات جنيه ..

الأدوية المغشوشة والمُهربة.. خطر على صحة الإنسان

بوابة أخبار اليوم (/Editors/EditorNews/2/1/بوابة-أخبار-اليوم)
الأحد، 14 فبراير 2021 - 12:50 م

By using this site, you acknowledge that you have read and understand our Privacy Policy (/privacy) and Terms of Service (/terms). I Ag
(navbar-header.)

- د.محمدالشيخ: خاطبنا شئون الصيادلة ومباحث الإنترنت.. وقدَّمنا بلاغًا للنائب العام بالظاهرة
- محمود فؤاد: نحتاج لتشريعات جديدة لمواجهة المتلاعبين
- هاني سامح: يجب تحويل الصيدلي المخالف لمحكمة الجنايات.. ووعى المواطن ضروري
- د.علي الغمراوي: حملات مكثفة لضبط المُهربين وتفعيل تطبيق شروط جودة الدواء

كتبت| سحر عيد

تعد ظاهرة تهريب الأدوية (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9)للأسواق المصرية من القضايا الخطيرة، حيث إن استثمارات سوق الدواء في مصر يتعدى 60 مليار جنيه، تصل نسبة الأدوية المغشوشة به 10%، أى 6 مليارات جنيه، وهى نسبة كبيرة جدًا، ليؤكد أننا نحتاج إلى تشديد العقوبات، وإصدار تشريعات جديدة والتحكم في صفحات الدواء من جانب هيئة الدواء، لمنع جلب الأدوية المُهربة (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9%) وتشجيع تصنيع الدواء المصري، والأهم من هذا وذاك الحفاظ على صحة المواطنين.

بداية يقول محمد الشيخ، نقيب الصيادلة، إن الأدوية المغشوشة (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9) غير خاضعة للرقابة وغير مسجلة بوزارة الصحة، وبالتالي فهى أدوية مضروبة تُصنع في الصين أو تحت بئر السلم وآثارها على الصحة مرعبة، ويتم ترويجها على التطبيقات، علما بأن هناك عدة أسباب تؤدي إلى انتشار ظاهرة الأدوية المغشوشة (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9)، هو أنها متوافرة بالخارج ومطلوبة من المستهلك المصري، وغير متوافرة في مصر، وهناك اعتقاد أن الأدوية المستوردة أقوى وأكثر فاعلية، وخاطبت الإدارة المركزية لشئون الصيادلة بوزارة الصحة بضرورة توفيرها بحيث نقطع الطريق على المهربين، وقد خاطبنا مباحث الإنترنت وحماية المستهلك والتفتيش الصيدلي، وقمنا بإرسال بلاغ للنائب العام الأسبوع الماضي، ومازلنا في استكمال التحقيقات، لذا لابد من تغليظ العقوبة لتصل إلى الإعدام حال وفاة شخص بسبب تناولها.

اقرأ أيضا:رغم الـ«فلانتاين».. ركود في سوق الهدايا.. وسعر «الدبدوب» يصل إلى 1000 جنيه (https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3258946/1/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%80-%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%86--%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B3)

كما يقول محمود فؤاد، الرئيس التنفيذي للحق في الدواء، إن الدواء المهرب هو مزيفٌ لم تقم هيئة الرقابة والبحوث الدوائية بتحليله أو لم يخرج بافراج جمركي رسمي، مضيفا أن ما يحدث هو أن الأطباء يكتبون للمرضى الأدوية المُهربة (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9)وتُسمى الأدوية

By using this site, you acknowledge that you have read and understand our Privacy Policy (/privacy) and Terms of Service (/terms). I Ag (navbar-header)

المستوردة (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3
%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9)غير المرخصة، وهذه الشركات لها علاقة بكبار الأطباء الأساتذة الذين يصفون الأدوية باهظة الثمن قد تصل إلى آلاف الجنيهات أو بعض الأطباء يبيعون الأدوية فى العيادات.

اقرأ أيضا:طريق ذوي الهمم «مش سالك»| نهاية معاناة متحدي الإعاقة بالقطار والمترو
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3258446/1/%D8%B7%D8)
%B1%D9%8A%D9%82-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9
%87%D9%85%D9%85-%D9%85%D8%B4-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9
%83--%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8
(%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AD

أمازون خصصت تطبيقا للبيع إلى كل العالم، وحددت 750 مليار دولار للبيع على مستوى العالم، ولكنه مجرَّمٌ من منظمة الصحة العالمية، ولا توجد رقابة لسوق الدواء فى مصر.. نتمنى أن تكون هيئة الدواء المتحكم في سوق الدواء، ولكن لم يحدث، لأن الهيئة غير متفرغة، وجهاز حماية المستهلك هو حائط الصد الوحيد لتلك الفوضى، حيث إن مصر تعدت النسبة العالمية للغش التجاري في الأدوية من 7% إلى10%، وهى نسبة كبيرة جدًا.. سوق الدواء في مصر يتعدى 60 مليار جنيه أى تصل نسبة الأدوية المغشوشة 6 مليارات جنيه، مؤكدًا أن القوانين المصرية قديمة جدًا ولا تُجرّم التهريب، فنحن بحاجة إلى عقوبات رادعة كما يحدث فى الخارج، فهناك عقوبات تصل إلى الإعدام في الصين، وفي بلدان أخرى تصل إلى 15 عامًا، نحن نحتاج إلى تشديد العقوبات وإصدار تشريعات جديدة والتحكم فى صفحات الدواء.

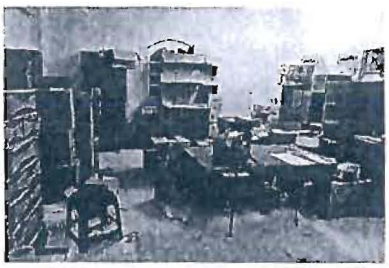

يقول د.هاني سامح، صيدلي، إن أغلب الأدوية المغشوشة (https://akhbarelyom.com
/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3
%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9)يُطلق عليها أدوية مهربة مُصنعة فى بير السلم ومكتوبٌ عليها مستوردة، أما الأدوية المهربة (https://akhbarelyom.com/News/Search
/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF
%D9%88%D9%8A%D8%A9) من الخارج أدوية فاسدة تتعرض لدرجات حرارة عالية جدًا، والطريقة الوحيدة للسيطرة على تداولها هي وعى المواطن مثال أمريل أدوية سكر فى مصر تُباع بـ30 جنيها بعد الزيادة الأخيرة، بينما يُباع المستورد منه بسعر 500 جنيه وتؤدي نفس الغرض.

وشدد سامح على أهمية ظبط أي صيدلي يبيع أدوية مغشوشة، وضرورة أن يُحال إلى محكمة الجنايات، ولكن المشكلة إقبال المريض على الأدوية المزعوم أنها المستوردة، والجريمة الأخرى التهاون في العلاج الحر يروج أو يبيع أو يصف روشتة للأدوية المهربة أو المستوردة بشكل غير شرعي.

اقرأ أيضا:رئيس الهيئة البرلمانية للوفد: المصالح الشخصية سبب الإخفاق بانتخابات البرلمان
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3257859/1/%D8%B1%D8)
%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8
%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9
%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8
%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9

By using this site, you acknowledge that you have read and understand our Privacy Policy (/privacy) and Terms of Service (/terms). I Ag
(/privacy#readers)

(%84%D8%B4

ومن جانبه أكد د.علي الغمراوي، المتحدث الرسمي لهيئة الدواء المصرية، أن التفتيش الصيدلي بهيئة الدواء هو أحد الركائز المؤسسية القوية التي تعتمد عليها الهيئة من أجل إحكام نظم الرقابة والمتابعة والتأكد من تطبيق الأسس السليمة للتصنيع والتوزيع الدوائي وضبط سوق الدواء والتأكد من آمنيته فى السوق المصري، حيث تم خلال شهر ديسمبر الماضى المرور على أكثر من 10 آلاف صيدلية على مستوى الجمهورية، وأسفر عن ضبط 3173 مخالفة، وكميات من الأقراص والمستلزمات الطبية المخالفة، كما قامت إدارة التفتيش الصيدلى خلال النصف الأول من عام 2020 بـ67 ألف حملة تفتيش مفاجئة على الصيدليات العامة و1100 من الصيدليات الخاصة بالتعاون مع مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، فيما قامت هيئة الدواء بالتفتيش على 350 من صيدليات الخدمة الليلية وبلغ إجمالي حملات التفتيش المفاجئ على مخازن الأدوية https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF) 2900 حملة، وعدد حملات التفتيش بالتنسيق مع الجهات الرقابية بلغت 6330 حملة. (%D9%88%D9%8A%D8%A9

وأوضح الغمراوى: بعد مرور المستحضرات بمراحل التسجيل والتحليل بمعامل الهيئة واستيفائها لجميع اشتراطات الجودة والفاعلية والمأمونية، يتم العرض على اللجان الفنية المختصة التي ترخص تداول وتصنيع هذه المستحضرات في سوق الدواء المصري، ثم يأتي دور التفتيش الصيدلي https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF) الذي يقوم بالتفتيش والرقابة على سوق الدواء من خلال متابعة (%D9%88%D9%8A%D8%A9

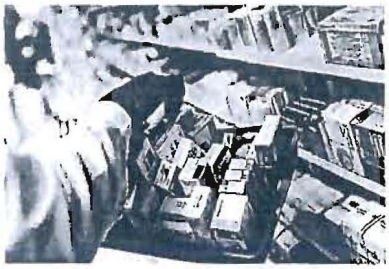

اقرأ أيضا: خالد ميرى: «التنسيقية» نجم صاعد في سماء السياسة المصرية https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3257549) /1/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D9 %85%D9%8A%D8%B1%D9%89--%D8%A7%D9 %84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9 %82%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D9%85-%D8%B5%D8 %A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%85%D8 (%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84

المستحضرات الصيدلية لمسجلة بـ هيئة الدواء (https://akhbarelyom.com/News/Search/1/1?JournalID=1&query= %D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9) والمتداولة والتفتيش عليها وفق خطة سحب عشوائي وتحليلها بمعامل الهيئة للتأكد من مطابقتها لما تم التسجيل عليه ومراجعة المواصفات وتطبيق اشتراطات التصنيع الجيد، حيث بلغ عدد عينات الأدوية التى تم سحبها من السوق خلال العام الماضى 3850 عينة، كما بلغ عدد عينات المواد الخام التى تم سحبها 3831 وكذلك تم سحب حوالى 852 عينة من الأدوية المستوردة، وأيضًا 2500 عينة من مستحضرات التجميل المستوردة و1272 عينة من الأمصال المستوردة.

By using this site, you acknowledge that you have read and understand our Privacy Policy (/privacy) and Terms of Service (/terms). I Ag (navbar-header.)

بالفيديو/ ضبط مصنع أدوية مغشوشة يصنع مضاد حيوي شهير بواسطة بودرة السيراميك

بواسطة إيناس المصري في 28/1/2018 - 18:15 م

تعتبر هذه القضية التي نحن بصدد عرضها الآن من أبشع القضايا التي قد نقرأ عنها فإنها تختلف تماما عن أي قضية من قضايا الغش والاحتيال حيث أنها تنال من أرواح المواطنين الأبرياء، وذلك عندما تمكنت القوات الأمنية المختصة خلال الأيام القليلة الماضية من ضبط تشكيل عصابي برئاسة احد الأطباء والذي يقوم هو وأفراد عصابه التي خلت من أي ضمير بغش نوعا من أهم أنواع العقاقير وهو عقار "المضاد الحيوي فلو موكس" وهذه الكبسولات يتم استعمالها للأطفال وللكبار أيضا، الا أن هؤلاء المجرمين قد خلوا من أي مشاعر إنسانية عندما قاموا بصنع هذا العقار بواسطة مادة جيرية يتم استعمالها في صناعة السيراميك وهي التي تعرف باسم بودرة السيراميك.

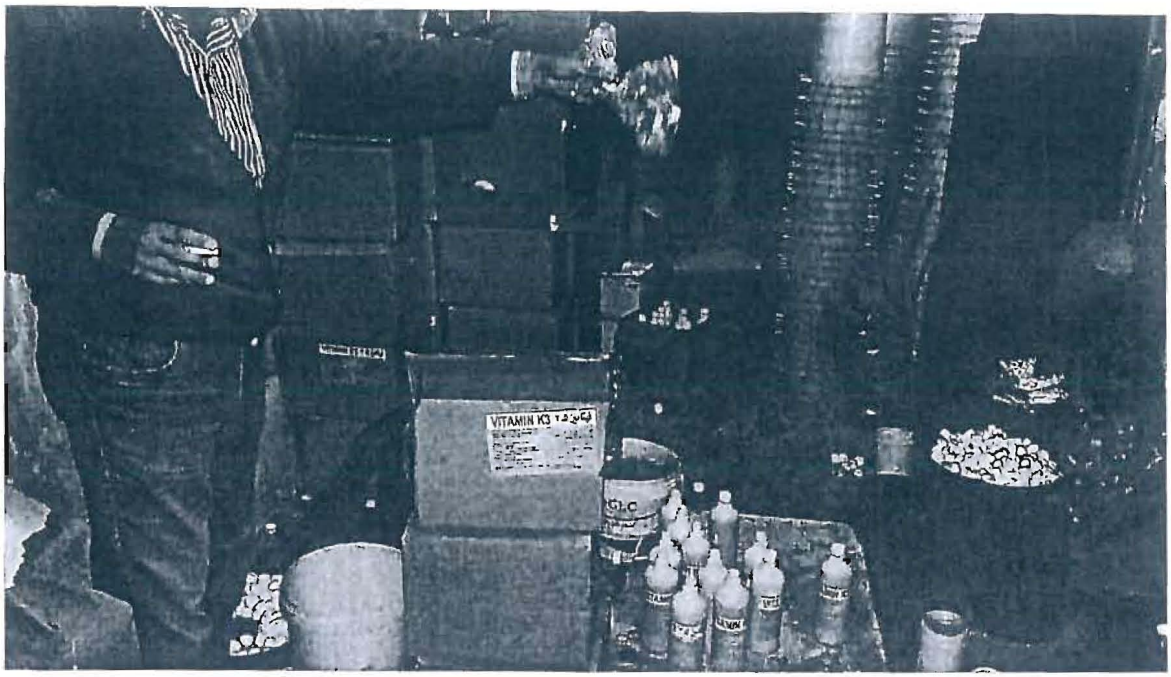

تشكيل عصابي يصنع أدوية مغشوشة

وقد أكد الإعلامي" أحمد رجب" من خلال قناة الحياة الفضائية على أنه قد تم ضبط أكثر من ستة مليون قرص من هذه الكبسولات الممتلئة بهذه البودرة المميتة بدلا من أن تملئ بالمادة الطبية الفعالة، كما أنه قد تم ضبط ثلاثة أشخاص من أفراد هذا التشكيل العصابي، وعند مواجهتهم أكدوا على أنهم يعملون تحت قيادة احد الأطباء بأحد مصانع الأدوية.

كما أكدت الجهات الأمنية أيضا على أن هذه العصابة تقوم بصنع أشرطة المضاد الحيوي بواسطة بعض الأدوات مثل أقراص الكبسولات الجيلاتيني الفارغة التي يقومون هم بوضع بدورة السيراميك القاتلة بداخلها، ومن ثم يقومون بتغليف الأشرطة بواسطة الأوراق السلوفانية التي مدون بها اسم الدواء

الحقيقي وهو مضاد حيوي"فلوموكس500"، وقد تم ضبط كميات كبيرة جدا من هذه العقاقير بأحد مصانع الأدوية الغير قانونية، وأنه جاري الآن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة حيال هؤلاء المجرمين، واستكمال التحريات الخاصة بتلك القضية.

شاهد الفيديو

Gepostet von Elsayed Ezzat am Montag, 22. Januar 2018